

المؤتمر الأول لمشروع "اللاجئون = شركاء"

اللاجئون = شركاء

REFUGEES = PARTNERS
في الإنسانية، في المسؤولية

"الإدماج الاقتصادي لتخفيف أزمة اللجوء"

البيان الختامي

عقد مشروع "اللاجئون = شركاء" مؤتمره الأول بعنوان "الإدماج الاقتصادي لتخفيف أزمة اللجوء"، الجمعة في 2 آب/أغسطس 2019، في فندق البريستول، بيروت. واستندت المخرجات الرئيسية للمؤتمر إلى كل من نتائج البحوث والحوار بين المشاركين وفيما يلي أهمها:

أثر اندلاع النزاع السوري سلباً على لبنان بطرق متعددة، مثل إغلاق الطرق التجارية بين سوريا ولبنان، وترزعع الاستقرار وتدهور الأمن ما أدى إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد اللبناني وارتفاع حدة الاستقطاب السياسي. لقد أدى النزاع في سورية إلى أزمة لاجئين في لبنان، حيث شكّل اللاجئون السوريون حوالي 25 بالمائة من السكان. وأفادت التقارير أن التدفق المطرد للاجئين السوريين فرض عبئاً على البنية التحتية الهشة أصلاً، كما أضاف مزيداً من الضغط على الخدمات العامة، وأدى إلى توسع قطاع العمل غير الرسمي ذي المهارات المنخفضة، ما أدى إلى تفاقم حدة التوترات الاجتماعية مع المجتمعات المضيفة المحلية.

ارتبط غياب سياسة وطنية شاملة لإدارة أزمة اللاجئين السوريين في لبنان بانتشار خطاب خطير مناهض للاجئين، حيث يتم استخدامهم في كل من السردية المحلية أو العامة ككيش فداء لتبرير الإخفاقات الاقتصادية والأمنية والبيئية في البلاد. إضافة إلى ذلك، أدى غياب سياسة وطنية شاملة لإدارة أزمة اللاجئين السوريين في لبنان إلى هشاشة وضعهم القانوني. كما أثر غياب الإطار المؤسسي لتنظيم العلاقات مع اللاجئين السوريين إلى تقليل إمكانية مشاركة اللاجئين السوريين بشكل فعال في عملية تطوير الاقتصاد اللبناني. من ناحيتها، خصصت المنظمات الإنسانية والدول المانحة دعماً كبيراً لمساعدة الدولة واللاجئين والمجتمعات المضيفة بهدف التخفيف من أثر الأزمة وتدفق اللاجئين. مع ذلك، هناك حاجة لتنفيذ برامج تبتعد عن المساعدات النقدية لصالح نشاطات مستدامة كالمشاريع المتعلقة بخلق فرص عمل وتوظيف.

سعى المؤتمر إلى تطوير خطاب تضميني يستند إلى حقوق الإنسان في خدمة الصالح العام. واستنتج المشاركون أنه يمكن تخفيف أثر أزمة اللاجئين من خلال سياسات بديلة مستندة إلى الأدلة، ومن خلال مؤسسات أكثر كفاءة. وفي هذا الإطار يجب أن تعتمد هذه السياسات نهجاً يتمحور حول الإنسان، ويحترم حقوقه ويستثمر في إنتاج المعرفة التي تشخص التحديات وتقتصر خيارات ممكنة للأزمة الحالية.

ضرورة توفير النفاذ إلى البحوث والمعلومات بشفافية لمواجهة الخطاب الاستقطابي المستند إلى معلومات مضللة وانتقائية وخاطئة. ويعد الافتقار إلى المسوحات والبيانات الشاملة عقبة رئيسية أمام الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمدنية لتصميم سياساتها و تدخلاتها. سيساعد الوصول إلى المعلومات في تسهيل البحث عن حلول مجدية ومستدامة. وفي هذا الإطار قدم المؤتمر نتائج بحثية جديدة تتعارض مع بعض الآراء الشائعة حول الوضع الاقتصادي، كمعدل البطالة بين اللبنانيين مثلاً.

عانى الاقتصاد اللبناني من تحديات بنيوية سبقت أزمة اللاجئين، كضعف الشفافية وهشاشة الحوكمة الرشيدة، وهيمنة رأسمالية المحاسيب واقتصاد الريع، وتراجع القطاعات كثيفة العمالة (الزراعة والتصنيع مثلاً)، وتراجع الخدمات الاجتماعية مثل الصحة العامة والتعليم، بالإضافة إلى بنية تحتية مُستهلكة ومُتداعية مثل المياه والصرف الصحي، والخدمات البلدية، والكهرباء والنقل، والافتقار إلى فرص عمل لائقة، والعجز المتضخم للموازنة العامة، وعبء المديونية المتزايد. في الواقع، هذه ليست إلا بعض العقبان التي عانى منها الاقتصاد قبل تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان.

أهمية التمييز بين تأثير الأزمة السورية وأزمة اللاجئين على الاقتصاد اللبناني، إذ خلق التشابك بينهما حلقة مفرغة تُدين اللاجئين وتحملهم ذنب التأثير السلبي للنزاع في سوريا، بما في ذلك إغلاق الحدود بين البلدين، وتراجع الطلب من سوريا، وتساعد عدم الاستقرار في المنطقة.

اللاجئون هم فاعلون اقتصاديون، حيث تخلق أزمة اللاجئين ضغطاً على البنية التحتية والكهرباء والخدمات العامة والبيئة، في الوقت نفسه، يقوم اللاجئون بتوسيع نطاق الطلب في الاقتصاد والقوة العاملة وجذب مساعدات إنسانية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم توسيع الإنتاج الاقتصادي، والطلب والفرص، في حال وُجد إطار سياسات شامل يمكن كل من اللبنانيين واللاجئين. يمكن للاجئين الذين يدخلون سوق العمل سواء كعاملين أو رجال أعمال تحسين نوعية حياتهم وزيادة الطلب والمساهمة في التمويل العام، كلما زاد انخراطهم، كلما شهد الاقتصاد اللبناني زيادة في النمو والازدهار، وبالتالي تراجع عبء الأزمة.

يمكن لاستراتيجية تنمية تضمينية تُشرك اللبنانيين واللاجئين معاً، مواجهة التفاوتات في التنمية، حيث يقطن معظم اللاجئين في المناطق المهمشة وبالتالي يمكنهم أن يلعبوا دوراً فعالاً في إحياء الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق وبخاصة إذا تم استبدال المساعدات الإنسانية بالاستثمار في التنمية.

تعتمد الاستراتيجية التضمينية على الإصلاح الحكومي كحل للتحديات البنيوية للاقتصاد اللبناني. يشمل هذا الإصلاح تعزيز تشاركية المؤسسات الرسمية وكفاءتها ومساءلتها لتعزيز الاستقرار والازدهار. كما تهدف إلى تعزيز حوكمة البلديات وقدراتها وإشراك اللاجئين في خدمات البلديات وضمان حقوقهم بنفس الوقت. ويأتي تغيير الإطار القانوني كجزء من الإصلاح المقترح وذلك لتسهيل حصول اللاجئين على الإقامات وتصاريح العمل، والخدمات الأساسية، والحماية الإنسانية، وظروف العمل اللائق، وسيأتي هذا الإصلاح مناسباً لوضع اللاجئ. كما أن لهذه الإستراتيجية القدرة على توسيع الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل في نهج متكامل يضمن العمل اللائق والمنتج. بالإضافة إلى ذلك، يزيد من إيرادات الميزانية العامة ويقلل من عبء ميزان المدفوعات.

يساهم الإدماج الاقتصادي للاجئين في تعزيز المساواة والعدالة وثقافة الإنتاج، ويقلل من فرص اقتصادات العنف والتوترات الاجتماعية، وبالتالي يساهم هذا الإدماج الاقتصادي في تحقيق الاستدامة والاستقرار الضروريين للازدهار الاقتصادي. وشدد المؤتمر على أهمية دعم ربط المشاريع الاقتصادية عبر المناطق والطبقات، ما يعزز رأس المال الاجتماعي مثل مشاريع الأمن الغذائي المتكاملة التي تشرك المزارعين والتجار والمستهلكين وتضمن مزيداً من التضامن. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على الحد من الفقر ومعالجة عدم المساواة من خلال معالجة الاقتصاد غير الرسمي لأنه ملازم لانعدام الحماية وانخفاض الأجور التي تسبب للعاملين، خاصة الفئات المستضعفة مثل اللاجئين والنساء.

يعد تمكين النساء اللبنانيات واللاجئات على حد السواء، وإشراكهن في ظروف اقتصادية لائقة ركيزة أساسية لتعزيز الإنتاجية والحد من عدم المساواة. كشف المؤتمر الفجوات الحقيقية بين الرجال والنساء من حيث ظروف العمل والمشاركة الاقتصادية.

تضمن الاستراتيجية التضمينية زيادة رأس المال البشري للاقتصاد اللبناني وتضامناً اجتماعياً، وكذلك تحسناً تدريجياً في الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، في ظل شيخوخة المجتمع، يمكن أن يكمل التركيب العمري للسكان اللبنانيين بالتركيب العمري الفتى للاجئين السوريين. وتضمن الاستراتيجية التضمينية المقترحة تمكين الحماية الإنسانية والاجتماعية للجميع وتأمينها لضمان مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد والمجتمع. في حين عرض المؤتمر الأضرار التي لحقت برأس المال البشري والاقتصاد بسبب أشكال الإساءة في العمل بحق كل من الأطفال اللبنانيين واللاجئين، حيث عرض بحث العديد من حالات استغلال الأطفال في العمل بما في ذلك تعرضهم للإصابة والاستغلال والظروف غير اللائقة للعمل. ويدعو المؤتمر إلى العمل مباشرة على إيقاف عمل الأطفال واستغلالهم وخلق فرص بديلة لعائلاتهم.

يمكن للاستراتيجية التضمينية أن توسع القطاعات الإنتاجية الكثيفة العمالة التي تضمن التنوع الاقتصادي وفرص العمل، وينطبق هذا بشكل خاص على الزراعة والبناء والتصنيع، وهي قطاعات يعمل بها اللاجئون بأقل قدر من المنافسة مع قوة العامل اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل رجال ونساء الأعمال والمبادرون من اللاجئين تكميلاً للأعمال اللبنانية في المناطق الحضرية، وتملك الشركات السورية الفرصة لإغناء الأنشطة في المدينة، إذ يمكنها الضخ في التنمية الاقتصادية المحلية في المدن والبلدات. كما قدم المؤتمر أدلة جديدة على البطالة في لبنان، وأظهرت النتائج عدم ارتفاع معدل البطالة بين اللبنانيين بين العامين 2009 و2016، وهو ما يعارض الخطاب الشائع القائل بأن أزمة اللاجئين كانت السبب بارتفاع البطالة. ثم أن المنافسة بين اللبنانيين واللاجئين في سوق العمل ضئيلة، حيث يعمل اللاجئون في قطاعات عمالة منخفضة المهارات تشغل نسبة صغيرة من المشتغلين اللبنانيين. يؤكد المؤتمر على أهمية ضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية لكل من العمال اللبنانيين واللاجئين لزيادة الإنتاجية وضمان ظروف معيشية أفضل للجميع.

يمكن للاستراتيجية التضمينية تعزيز نظام الخدمات العامة لتلبية الاحتياجات وذلك من خلال تحسين الحوكمة واستثمار فعال للمساعدات الإنسانية. أفاد المؤتمر بوجود ضعف عام في توفير الخدمات العامة في لبنان قبل أزمة اللاجئين. وأظهر كذلك أن نتائج التعليم للأطفال اللبنانيين واللاجئين في المدارس العامة تنصف بالهشاشة وبنوعية ضعيفة. وتحتاج الاستراتيجية المقترحة إلى التعامل مع النظام التعليمي العام باعتباره نظاماً واحداً بدلاً من نظامين متوازيين ومنفصلين، بالإضافة إلى الاعتراف بالقيود الموجودة في النظام التعليمي وإدماج الحلول كجزء من تطوير القطاع بأكمله. وأظهر المؤتمر كذلك افتقار نهج الإسكان إلى الاستدامة الكافية والحاجة الملحة إلى تعزيز الحوكمة لمبادرات البنية التحتية الجديدة بما في ذلك تحسين إدارة الموارد لصالح المناطق الفقيرة أو الريفية. وتعد الحلول المتكاملة أكثر استدامة للخدمات العامة ويجب أن تعتمد نهجاً خاصاً لكل منطقة.

تشكل الإستراتيجية المقترحة فرصة لبناء مصلحة تضمينية عن طريق إعادة البناء المحتملة في سوريا، حيث تقوم بدمج القطاع الإنتاجي والقطاع الخاص والمجتمع المدني بدلاً من ترك إعادة الإعمار بتصرف رأسمالي المحاسيب في لبنان وسوريا. ويعد إشراك اللاجئين في الفرص الاقتصادية استثماراً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتضامن بين سوريا ما بعد النزاع والمجتمع والمؤسسات اللبنانية. وستكون المناطق المهمشة في لبنان هي المستفيد الأكبر من هذه العلاقات.

تتناقض خيارات التنمية التضمينية المقترحة مع مصالح العديد من الجهات الفاعلة المتسلطة، ورأسمالي المحاسيب في الوضع الحالي، ما يبرز أهمية دور المجتمع المدني في التأثير على السياسات وتوسيع الحوار العام.

يعد النهوض بدور وكالات الأمم المتحدة لضمان حماية الإنسان وتمثيل اللاجئين خطوة حيوية للاستراتيجية المقترحة. ويجب أن تعزز المبادرة المشاركة والتنسيق بين القوى الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الحكومة والأكاديميين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي واللاجئين، في صنع السياسات المتعلقة بقضايا اللاجئين.

يجب مواجهة الخطاب الاستقطابي والتمييزي ضد اللاجئين من خلال المعرفة المستندة إلى الأدلة والمناصرة ضد سياسات وإجراءات الأمر الواقع التمييزية. كما يجب أن يعمل المناصرون على ضمان ظروف عادلة لجميع المقيمين من حيث الوضع القانوني والاقتصادي والاجتماعي. وإعطاء الأولوية لإيقاف عمليات الإخلاء والترحيل، وحظر التجول، وتدمير المخيمات، وقيود التنقل، والطرده التعسفي للعاملين.

يعتبر الوصول إلى المعلومات وإنتاج البحوث المستقلة حجر الزاوية للحوار العام البناء لإيجاد بدائل لمواجهة عبء أزمة اللاجئين، والذي يُترجم بدوره إلى خلق حوار وطني فعال مستند إلى البحوث والمعارف القائمة على الأدلة بين المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات والخبراء والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

تنظيم وتشكيل لجنة مستقلة لتطوير إطار سياسات متكامل لدراسة الآثار الإيجابية والسلبية للاجئين السوريين على الاقتصاد اللبناني، ووضع استراتيجية تنموية تضمينية في نهج تشاركي.

استراتيجية تنمية تضمينية للبنان للتخفيف من أزمة اللاجئين ومعالجة التحديات الاقتصادية البنيوية

